واحد اما ان كان قبض كل واحد منهما ببلد فلا يشترط الاجل
المذكور واليه اشار بقوله **او على ان يقبض** بالبنا للمفعول
اي المسلم فيه **ببلد آخر** غير البلد الذي قبض فيه راس مال السلم
ويكون مسافة ما بين البلدين اجل المثل لان الغالب في اختلاف
المواضع اختلاف الاسعار وقوله **وان كان مسافته يوما او يومين**
او ثلاثة ليس بشرط وكذا لو كان نصف يوم **والحاصل** ذكر ان اقل
اجل السلم خمسة عشر يوما اراد ان يبين حكم ما اذا وقع على
اقل من ذلك فقال **ومن اسلم في شيء يجوز السلم فيه الى ثلاثة**
ايام على انه يقبضه ببلد اسلم فيه فقد اجازه بمعنى ايضا
غير واحد اي الكثير من واحد من العلما منهم مالك **وكرهه**
فسخه **اخرون** من العلما منهم ابن القاسم **تنبيه**
ك قوله يقبضه بصيغة المضارع وهو رواية وفي
بعض النسخ قبضه بلفظ الماضي ويختلف المعنى لاختلاف
الروايتين فعلى المضارع يكون المعنى انهما دخلا على ذلك
والماضي يكون الامر مبهما ولم يذكر الشيخ اصل ما دخلا عليه
ثم اشار الى شرط من شروط راس مال السلم بقوله
ولا يجوز ان يكون راس المال اي مال السلم **من جنس ما اسلم**
فيه هذا اذا كان المسلم فيه ازيد من راس مال السلم كقنطار
حديد في قنطارين لانه سلف جر نفعا او كان انتفاضل كثوبين
في ثوب من جنسهما لانه ضمان بجعل اما اذا كان راس مال
السلم مثل المسلم فيه صفة وقدرا فيجوز كما سينص عليه
وقوله **ولا يسلم شيء من جنسه** تكرار فكرره ليرتب عليه قوله
او فما يترك منه اي من جنس المسلم فيه في خلقة والمحمل

قوله واشار الى الشرط الثاني منها اي من شروط
السلم فيه والشرط الثاني منها هو
قوله وان يكون موجودا عند الاجل
على الغالب لا يخفى انه لا اشارة في هذا الم

والصفة بقوله **بصفة معلومة** ق لان الصفة عند معرفة
الجنس والقدر والصفة واشار الى الشرط الثاني منها الى الشرط
الاول من شرطي الاجل بقوله **واجل معلوم** احترز به الاجل من الحال
فانه لا يصح السلم الحال على المعروف من المذهب وبالمعلوم من
المجهول فانه لا يصح معه السلم ودليلهما قوله في الحديث الصحيح
اسلفوا في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم وفي رواية
من اسلف فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم الحديث واشار الى احد شروط
راس مال السلم بقوله **ويعجل راس المال** يعني جميعه لانه
متى قبض البعض واخر البعض فسد لانه دين بدين وبه
بقوله **او يؤخر** اي راس مال السلم **الى مثل يومين او ثلاثة**
الى انه لا يشترط قبضه في المجلس بل اذا عقد السلم على النقد
واخر قبض راس مال السلم اليومين او الثلاثة جاز ولا يخرجه
ذلك عن كونه معجلا وبالغ على ذلك فقال **وان كان** التاخير
المذكور **بشرط** ظاهر كلامه انه ان تاخر اكثر من ثلاثة ايام
لم يجز بشرط او غيره وهو كذلك واشار الى الشرط الثاني من
شرطي الاجل بقوله **واجل السلم احب الينا** الظاهر انه عنى
بالضمير نفسه اختيار القول ابن القاسم ان اقل اجل السلم
ان يكون خمسة عشر يوما لان الاسواق تتغير في مثلها
المدة غالبا فلفظ احب للوجوب ع ومذهب مالك ان اجل
السلم ما يتغير في مثله الاسواق من غير تحديد والقولان
في المدونة فمنهم من جعل قول ابن القاسم تفسيرا ومنهم من جعله
على الخلاف واختاره ابن عبد السلام وصوبه ج ومحل
الخلاف اذا كان قبض راس مال السلم والمسلم فيه في بلد

واحد

قوله لان الاسواق تتغير اي ولانه
يمكن المسلم اليه ففيه من تحصيل
المسلم فيه واما اكثر الاجل فممتنهاه
ما لا يجوز تاخير ثمن البيع اليه وهو
ما لا يعيش البائع اليه غالبا لكان
يبيع سلعة ويشترط عليه المشتري
انه لا يدفع الثمن الا بعد مائة
سنة او ستين ان كان ابن اربعين
لانه بمنزله التاجيل بالموت الله اعلم